

التكامل الاقتصادي العربي*

مداخلة قدمت في ندوة الجمعية العربية في درم ١٩٧٢

علي خليفة الكواري

في هذا الحديث المختصر حول التكامل الاقتصادي العربي يسرني ان أتطرق للموضوعات التالية:

أولاً: دوافع التكامل الاقتصادي العربي

ثانياً: العلاقات الاقتصادية الحديثة بين الأقطار العربية

ثالثاً: العقبات التي تقف أمام التكامل الاقتصادي العربي

رابعاً: نظرة إلى مستقبل التكامل الاقتصادي في الوطن العربي.

ونظراً لضيق الوقت فان هذا الحديث سيتجنب المقدمات وسوف اتجه مباشرة إلى الحديث في الموضوع.

أولاً: دوافع التكامل الاقتصادي العربي:

١- الدوافع التاريخية والعربية: ان العرب كأمة واحدة ترتبط بروابط عميقة من

لغة ودين، وتاريخ، ومشاعر مشتركة يمثل دافعا من أقوى الدوافع لإعادة

تكوين الدولة العربية الواحدة. ولقد كان هذا الدافع التاريخي وراء كل

المحاولات الوحدوية في التاريخ العربي الحديث، ويفضل هذا الدافع كان

توجه سائر الشعوب العربية تجاه بعضها ظاهرة بارزة في مسيرة التاريخ

العربي الحديث وإنكار للحدود المصطنعة في المنطقة العربية.

٢- الدوافع السياسية: ان هدف تحقيق وحدة سياسية بين الأقطار العربية على

أسس علمية حقيقة لا تختلف عليها الشعوب العربية. بل أنها تشكل ولو

بشكل صوري عامل في سياسة الحكومة العربية ... هذا من ناحية. ومن

ناحية أخرى فان عالم اليوم عالم التجمعات السياسات الكبرى، لم يعد يسمح

لشعب صغير ان يعيش في تحرر واستقرار. لذا فان فكرة تحقيق شكل من

أشكال الوحدة السياسية يمكن أن تكون هدف عام وان كان الاختلاف على

طريقة تحقيقها يشكل مجالاً للاختلاف.

٣ - الدوافع الإستراتيجية العسكرية: ان الوطن العربي لا يمكن ان يقف لرد العدوان والصمود أمام الغزو العنصري والعدوان الخارجي إلا في إطار قوته الموحدة. والقوة العسكرية الذاتية لا يمكن ان تتحقق لأي قطر صغير وإنما يظل مهما ادعى من قوة رهينة لدى من يمدّه بالسلاح والحماية ولا يمكنه أن يخرج عن إستراتيجيته و سياسته في المنطقة. لذا فان عوامل القدرة الدفاعية الذاتية العربية لا يمكن تحقيقه لأي قطر عربي على انفراد.

٤ - الدوافع الاقتصادية: ان الدوافع التاريخية والسياسية العسكرية لا يمكن ان تكون لوحدها كافية لتحقيق تكامل اقتصادي. وإنما المصالح الاقتصادية البحتة يمكن ان تشكل أرضية صالحة لتعميق الدوافع الأخرى وفي الفقرات التالية سوف أتناول مزايا التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية.:

أ_ توفير مجالات جديدة لاستثمار الموارد الاقتصادية المعطلة:

ان الوطن العربي يشتمل من كثرة الموارد المعطلة فهناك أراضي زراعية واسعة غير مستغلة، مثل الجزائر وتونس والسودان وسوريا والعراق واليمن والمنطقة الغربية في المملكة السعودية وعمان. وهناك الأيدي العاملة العاطلة في مصر وسائر الأقطار العربية تقريباً، ورأس المال المتراكم في بنوك الغرب والمعرض في كل شهر بعد ان كان كل خمس سنوات للتضخم المالي، وإعادة تقييم العملات الأجنبية، والى جانب كل ذلك هناك الموارد المعدنية من نفط يباع بثمن بخس وغاز يحرق وموارد طبيعية كثيرة أخرى. ان هذه الموارد المعدنية لا يمكن ان تستغل كل منها على حدة وإنما فقط بالجمع بينها يمكن ان تنتج سلع وخدمات لا يمكن ان تنتج بدون هذا الجمع. ولذا فان دافع تشغيل الموارد الاقتصادية المعطلة في رأي يشكل حجر الزاوية لفكرة التكامل الاقتصادي العربي الذي لن يخسر منه احد وإنما يستفيد منه الجميع.

ب - ان التكامل الاقتصادي يمكن كل قطر عربي ان يتخصص في إنتاج الموارد التي يتمتع فيها بميزات نسبية ويبادلها مع السلع الأخرى التي تتجها الأقطار العربية الأخرى. وهذا لا شك انه يحقق توجيه الموارد المتاحة لأفضل استخدام بدل ان يشتت إستخداماتها.

ج- التكامل الاقتصادي بما يوفره من سوق واسعة كبيرة يمكن المشاريع الاقتصادية العربية ان تلحق بالمشاريع الاقتصادية في الدول المتقدمة من حيث إمكانية إنشاء المشاريع الكبرى *Economics of Scale*.
د- بما يوفره التكامل الاقتصادي من سوق كبرى سوف تشجع روح المنافسة بين المشاريع الإنتاجية وبالتالي يرفع كفاءتها بعد ان كانت أسيرة الظرف الاحتكاري في السوق المحلية.
هـ- ان توظيف الموارد الاقتصادية المعطلة وتحقيق التخصص في الإنتاج بناء على الميزات النسبية وكبر السوق سوف يشد همة هذه الوحدات بالمنافسة وبالتالي يرفع كفاءتها الإنتاجية. وبالتالي يؤدي توفير هذه الظروف الى رفع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي الدائم في كافة الأقطار العربية وبالتالي تحقيق الرفاهية الدائمة في ظل اقتصاد عربي تام ومتوازن.

ثانياً: العلاقات الاقتصادية الحديثة بين الأقطار العربية:

يمكن باختصار ان نذكر التجارب التالية كنماذج لما حققته الأقطار العربية على طريق التكامل الاقتصادي العربي:

قبل إنشاء الجامعة العربية:

١- تشكلت منطقة حرة من سوريا ولبنان وفلسطين والأردن بعد الحرب العالمية الأولى وتم فصل فلسطين من هذه المنطقة منذ عام ١٩٣٩ لتوفير الحماية للصناعات الصهيونية الناشئة.

٢- الاتحاد الجمركي بين سوريا ولبنان منذ الحرب العالمية الثانية الى عام ١٩٥١.

بعد إنشاء الجامعة العربية:

٣- معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين البلاد العربية عام ١٩٥٠

٤- اتحاد الغرف التجارية والصناعية في البلاد العربية عام ١٩٥١.

٥- المجلس الاقتصادي العربي ١٩٥٣: وقد نشأ بناء على توصيات مؤتمر وزراء الاقتصاد العرب الذي يعتبر أول ترجمة رسمية لرغبة الحكومات

العربية في مناقشة مواضيع محددة تؤدي إلى تمتين العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية، ولقد نجح المؤتمر في التمهيد لاتفاقيتين:

أ - معاهدة تسهيل التجارة وتنظيم الترانزيت بين الدول العربية.

ب - اتفاقية تسوية مدفوعات المبادلات التجارية وانتقال رأس المال.

٦ - إنشاء المجلس الاقتصادي في الجامعة العربية ١٩٥٩، ولقد أصبح المجلس يضم في عضويته، بعد ان أصبح هيئة مستقلة، الدول العربية غير الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك المشار لها. وأصبح يضم ٦ دول عربية بنهاية ١٩٦٢.

٧ - اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية: بدأ سريانها منذ ١٩٦٤ ولقد وقعت عليها الكويت، الجمهورية العربية المتحدة، سوريا، العراق، الأردن، اليمن ومراكش. وبنهاية عام ١٩٦٤ صادق عليها الجميع عدا اليمن ومراكش.

٨ - السوق العربية المشتركة: في أغسطس عام ١٩٦٤ اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية لأول مرة خطوة عملية في سبيل خلق سوق عربية مشتركة. ولقد كان قرار المجلس ان تنشأ السوق العربية على مرحلتين، التمهيد ومدتها عشر سنوات تنتهي بنهاية ١٩٧٣، وتتضمن جدول زمني يعطي بوجبة كل دولة موقع الأفضلية للدول الأخرى على ان تصل مع بداية ١٩٧٤ إلى إزالة الرسوم الجمركية وكافة الحواجز التي تعيق التجارة في السلع المحلية للدول المصادقة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. ولقد صادفت السوق صعوبات ناتجة عن السياسات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء بالإضافة إلى الصعوبات الناتجة عن حرب ١٩٦٧ إلى إعاقة حركة السوق العربية المشتركة مما جعلها تجمد عند مراحلها الأولى.

٩ - المشاريع العربية المشتركة: لقد تم دراسة العديد من المشاريع العربية المشتركة مثل الشركة العربية لخطوط الأنابيب وناقلات النفط والشركة العربية للنقل البحري وغيرها كثير ولكن حتى الآن ما أنجز من هذه المشاريع قليل ويمكننا تذكر شركة اليوناس العربية - في الأردن - والدفاع

يمكن ان يكون منافسة إسرائيل أكثر منه دافع اقتصادي وفي السنوات الأخيرة تمت الموافقة على الاستثمارات المشتركة التالية:

أ - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

ب- الشركة العربية لضمان الاستثمارات.

وفي إطار منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

ح- الحوض الجاف

ج- شركة ناقلات النفط العربية.

ولكن معظم هذه المشاريع ما زالت قيد الإنشاء وانجاز منشأتها أصبح مسألة وقت.

١٠ - المساهمة في تمويل المشاريع المحلية: وقد تم في هذا المجال تأسيس

الصندوق الكويتي لتمويل التنمية الاقتصادية في البلاد العربية برأسمال قدره

٢٠٠ مليون دينار كويتي وصندوق مماثل في ابو ظبي برأسمال قدره ٥٠٢

مليون دينار كويتي.

١١ - يضاف إلى ذلك الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية.

هذه باختصار الخطوات المتعددة التي سارت عليها الدول العربية في سبيل

خلق تكامل اقتصادي بينها. وفي الحقيقة يمكننا ان نلاحظ ان هذه

الاتفاقيات تعبر عن رغبة لترجمة الشعارات السياسية أكثر منها برنامج

اقتصادي متناسق. وهذه الخطوات يمكن اعتبارها خطوات على طريق طويل

وشاق وعلينا جميعاً ان نعطي مسألة عبوره ما تستحقه من اهتمام مستفيدين

من تجاربنا وتجارب الأمم الأخرى التي نهجت منهج عقلي مع تعاملها

ونظرت نظرة بعيدة المدى لمستقبلها متجردة من الجشع ومعطية الاعتبار

الأول لمصلحة شعوبها ليس في المدى القصير فحسب وإنما المدى الطويل

بالدرجة الأولى.

ثالثاً: العقبات التي واجهت سياسة التكامل الاقتصادي العربي:

يمكننا باختصار تلخيص هذه العقبات كما يأتي:

١ - **سيادة النظم الفردية ملكية وجمهورية:** ان النظم الفردية بطبيعتها تسعى

إلى احتكار السلطة السياسية وأحياناً كثيرة الانفراد بجزء كبير من الثروة

القومية لذا فإنها دائماً تغلب مصلحتها الذاتية على مصلحة الشعب ككل وتتصرف دائماً بحسب ما توحى به مسألة استمرار الحكم في سيطرته السياسية أو السياسية والاقتصادية. ومن أمثلة الإجراءات التي تضر بمسيرة التكامل الاقتصادي العربي وبالتالي النمو الحقيقي لأي قطر عربي الإجراءات التالية:

- أ - إغلاق الحدود نتيجة للخلاف السياسي.
- ب- منع مواطني بعض الدول العربية من الدخول حتى ولو أدى إلى منع أو إعاقة دخول العرب واستعويض عنهم بالأجانب
- ج- المقاطعة والحصار الاقتصادي لأسباب سياسية
- د- تعطيل الفعاليات الاقتصادية كضغط سياسي.

٢- اختلاف النظم السياسية: ان اختلاف النظم السياسية وبالتالي السياسة الاقتصادية أدت إلى إعاقة مسيرة التكامل الاقتصادي. ولقد أدى هذا الاختلاف إلى إعاقة عناصر الإنتاج وحركة التبادل التجاري على أساس الميزات النسبية بين البلاد العربية. ومع أهمية هذه المشكلة إلا إنها ليست العائق الوحيد الآن المؤشر الأول لو سادت البلاد العربية نظم تنظر للمصلحة الوطنية للأقطار العربية بتجرد من المصلحة الذاتية للحاكم، ففي هذه الحالة على الأقل يمكن ان ننشي منطقتين اقتصاديتين في البلاد العربية يتم التنسيق فيما بينهم فيما بعد.

٣- العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية: ترتبط جميع الدول العربية بعلاقات اقتصادية خاصة مع واحدة أو أكثر من الدول المتقدمة اقتصادياً. وإذا أضفنا ما لهذه القوى من نفوذ سياسي يمكننا ان نتصور مدى رغبتها في عزل هذا البلد عن البلاد العربية الأخرى والاحتفاظ به كسوق لمنتجاتها ومورد للمواد الخام.

٤- إيرادات الجمارك كمصدر هام من مصادر تمويل ميزانية الدولة: هدفت اغلب الاتفاقيات الاقتصادية العربية إلى إعطاء السلع العربية الأفضلية في أسواق الدول الأعضاء وهذا يعني إعفائها أعضائها من دفع كل أو جزء من الرسوم الجمركية مما يؤدي إلى تخفيض إيرادات الدولة. ولقد لوحظت هذه المشكلة في اليمن والى حد اقل

في غيرها من الدول العربية التي تشكل إيرادات الجمارك دخل معتبر من دخل الدولة.

٥- اختلاف مستوى التطور الاقتصادي بين الدول العربية: والمشكلة هنا تبرز من كون الدول المتقدمة صناعياً ستجني الفائدة أكثر مما تستفيد الدول المختلفة في المدى القصير.

٦- الرغبة في حماية الصناعات الوطنية: تبرز هذه المشكلة من التزام كل دولة من الدول من حماية صناعاتها الوطنية التي أنشئت على مستوى التخطيط المحلي واحتكار السوق المحلية، ولا يستطيع الصمود في حالة منافسة بقية فروع الصناعة في البلاد العربية الأكثر تقدماً. وقد برزت هذه المشكلة في صناعة النسيج وكان من تأثيرها ان الدول العربية تجد نفسها أسهل على الإنفاق حول إدخال السلع الزراعية من السلع الصناعية في اتفاقاتها الاقتصادية. والمشكلة هنا قصيرة المدى ولا شك ان المنافسة بين الصناعة العربية ستكون من صالح المستهلك العربي.

٧- نقص العملات الأجنبية القابلة للتحويل: في ظل متطلبات التنمية تجد الدول العربية ولا سيما غير النفطية صعوبات من حيث توفير العملات الأجنبية النادرة وإذا وفرتها فإنها تعطي الأولوية لاستيراد وسائل الإنتاج التي ولسوء الحظ لا يصدرها أي من البلاد العربية.

٨- الرقابة الإدارية على التجارة: الرقابة الداخلية على الاستيراد والتصدير أدت إلى إعاقة عمليات الاستيراد من السلع العربية بالرغم من وجود الطلب عليها كما ان الرقابة على التصديرات إلى توجيه الصادرات إلى البلاد الأجنبية القادرة على الدفع بالعملات النادرة بدل البلاد العربية.

رابعاً: نظرة إلى مستقبل التكامل الاقتصادي العربي:

في ظل استعراضنا لدوافع وتجارب ومشاكل التكامل الاقتصادي العربي لا بد من ان القي نظرة على المستقبل. إنني أرى ان المشاكل الأساسية تكمن في أسباب غير اقتصادية أولهما: طبيعة الحكومات الفردية، ثانيهما: انعدام الوعي الشعبي والضغط الجماهيري لدفع خطى مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وإشعار الحكومات الفردية بأهمية الرأي العام العربي. وثالثهما: هو ان سياسة التكامل الاقتصادي والاتفاقات

الاقتصادية هدفت التطبيق في حدود ما هو كائن (وبالتالي المنافسة) ولم يكن هدفها بالدرجة الأولى تخطيط سياسة تنمية إقليمية تستفيد من استخدام الموارد المعطلة - ارض، مواد خام، عمل، رأس مال- في سياسة عربية متفق عليها بعيدة عن النزاع السياسية والمصالح الفردية للحكام.

ان وعي مواطني الدول العربية ونظرتهم البعيدة المدى لمسألة نموهم الاقتصادي هي الشرط الأساسي لتطبيق أي سياسة اقتصادية موحدة. لذا فان تكوين رأي عام عربي واع لضرورات التكامل الاقتصادي وفوائده حجر الأساس والدافع الرئيسي لدفع الحكومات العربية في سلوك هذه السياسة والإحجام، ما يؤدي إلى إعاقته من أعمال - تهدف في المدى القصير حماية النظام السياسي، أو للكسب السياسي ولكنها في المدى الطويل تؤدي إلى تحطيم الثقة في قيام التكامل الاقتصادي العربي. إنني أرى المجالات التالية كأهم المجالات التي تؤدي في المدى الطويل إلى دعم فكرة التكامل الاقتصادي العربي كما إنها تحقق الفائدة الاقتصادية لمن يساهم فيها وهذه المجالات كما يلي:

١ - مجال دعم الاتفاقيات العربية الاقتصادية القائمة ودفعتها إلى الأمام. وتشجيع أي تنسيق اقتصادي عربي لأي مجموعة من الدول العربية. وهذا في رأي يمكن الأطراف التي ترى ان اختلاف النظم السياسية هو السبب في عدم الاتفاق على سياسة اقتصادية موحدة ان تلتقي في تنسيقها الاقتصادي مع الدول المشابهة لها في النظم الاقتصادية. ومحذور هذه السياسة يكمن في تحويل الاختلاف السياسي الحالي إلى خلاف اقتصادي في المستقبل ولكن في رأي انه مهما كانت خطورة هذا المحذور إلا انه يبقى أهون من التخطيط لكل قطر عربي وكأنه كيان خالد أو الانتظار وتضييع الثروة القومية التي لن تعوض. فالتناقض بين كتلتين اقتصاديتين أسهل حلاً من التناقض بين ١٨ عشر قطراً.

٢ - مجال التخطيط المشترك لمشاريع اقتصادية كبرى: وهذه المشاريع الكبرى يجب ان تهدف إلى استغلال الطاقات والموارد الاقتصادية غير المستقلة ويجب ان تتمتع هذه المشاريع بالضمانات التالية:

- أ - حق الأفضلية في السوق العربية.
- ب- الحماية من الأخطار غير التجارية.
- ج- الاتفاق على قوانين محددة تطبق عليها - من حيث الضرائب وتحويل الأرباح الخ.
- واري ان مجال هذه المشاريع يتلخص في المشاريع الكبرى التي تعجز أي دولة من القيام بها لأي أسباب كانت وأرى ان مثل هذه المشاريع يمكن ان تكون مثل:
- أ -الصناعات التعدينية - (الحديد الصلب-الألمنيوم-النحاس)
- ب -الصناعات الهندسية الثقيلة-السيارات والمعدات، الآلات، بناء السفن، الصناعات الحربية.
- ج- المشاريع الزراعية العلمية الواسعة- زراعة تربية حيوان.
- د- النقل التجاري.
- هـ- الصناعات البترولية والبتر وكيمياوية.
- ٣- والمجال الثالث يتلخص في بناء الهيكل الاقتصادي على نطاق الوطن العربي:

- أ- ربط البلاد العربية بشبكة طرق برية.
- ب- تنظيم وسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية بين البلاد العربية.
- ج- بناء السدود واستغلال الثروات المائية.
- د- إيجاد مراكز موحدة للبحث العلمي وتطوير التعليم الفني.
- وختاماً أرجو ان أكون أعطيت هذا الموضوع ما يستحقه في حدود إمكانياتي.

وشكراً.